A

هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.net

البند 12 من جدول الأعمال **CX/CAC 12/35/15-Add.1**

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الخامسة والثلاثون، مقر منظمة الأغذية والزراعة،

روما، إيطاليا، 2–7 يوليو/حزيران 2012

المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

توافر الموارد بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لإجراء تقييمات المخاطر اللازمة لعمل الدستور الغذائي

(من إعداد العضو الممثل لأوربا في اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بالتعاون مع العضو من أمريكا الشمالية)

معلومات أساسية

1– ناقشت اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي في دورتها السادسة والستّين الدعم العلمي المقدم من منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) ومنظمة الصحة العالمية إلى الدستور الغذائي*. وخلال المناقشة، أشار العضو من أوروبا إلى أن الوضع المالي الحرج المتعلق بإسداء المشورة العلمية قد نوقش في مناسبات عدة، وأنه لا يزال، رغم رفع توصيات بانتظام، يشكل مصدر قلق بالغ للبلدان الأعضاء، نظرا إلى أن من شأن غياب المشورة العلمية أن يؤثر سلبا على عمل الدستور

* الفقرات 69–73 من الوثيقة REP12/EXEC

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

الغذائي في مجال سلامة الأغذية. وقبلت اللجنة التنفيذية عرضا تقدم به العضو من أوروبا للقيام، بالتعاون مع العضو من أمريكا الشمالية، بإعداد وثيقة مناقشة بشأن تمويل المشورة العلمية تنظر فيها الهيئة.

2– وتهدف هذه الوثيقة إلى لفت الانتباه إلى أهمية المشورة العلمية المستقلة المناسبة بالنسبة لعمل الدستور الغذائي، وتيسير مناقشة الآليات التي تعالج الفجوات المتعلقة بالموارد في مجال التمويل من أجل ضمان جيل أكثر استدامة من المشورة العلمية المطلوبة من قبل الدستور الغذائي.

دور الدستور الغذائي في القضايا الدولية المتعلقة بسلامة الأغذية

3– لقد تغيّر العمل الذي تضطلع به هيئة الدستور الغذائي بشكل كبير خلال العقدين المنصرمين. وإن إنشاء الدستور الغذائي كنقطة مرجعية بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية يقتضي اعتماد نهج قوي يصمد أمام محك حل النزاعات في إطار اتفاق الصحة والصحة النباتية.

4– وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم أعضاء الدستور الغذائي رتبوا أطرهم التنظيمية الوطنية/ الإقليمية المتعلقة بسلامة الأغذية من خلال إعادة تنظيمها وفقا لمبادئ تحليل المخاطر الحديثة على نحو ما تطالب به منظمة التجارة العالمية والدستور الغذائي.

أهمية المشورة العلمية المستقلة بالنسبة للدستور الغذائي

5– تتقاسم المنظمة ومنظمة الصحة العالمية المسؤولية عن إسداء المشورة العلمية التي تطلبها هيئة الدستور الغذائي واللجان التابعة لها لوضع مواصفات غذائية. وتقدم المنظمتان المشورة العلمية المتعلقة بسلامة الأغذية والتغذية استجابة لطلبات محددة من لجان الدستور الغذائي من خلال آليات مختلفة. وتتراوح هذه الآليات بين أجهزة الخبراء المنشأة رسميا ولها برنامج عمل مقرر (على سبيل المثال لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات)، من خلال سلسلة من اجتماعات الخبراء التي تعقد بانتظام بشأن موضوع معين (على سبيل المثال اجتماعات الخبراء المشتركة بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية)، ومشاورات الخبراء *المخصصة* التي تعالج موضوعا معينا مثل اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن منافع ومخاطر استخدام المطهرات التي تحتوي على الكلور في إنتاج الأغذية وتجهيزها الذي عقد في عام 2008[†]. واستجابت المنظمتان للتغييرات التي أدخلت على الدستور الغذائي من خلال تحديد أدوار أجهزة الخبراء التابعة لها بشكل أوضح، والتي يرد وصفها في وثيقة توجيهية موثوقة، وهي الإطار المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتقديم المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية والتغذية[‡].

[†] http://www.fao.org/docrep/012/i1357e/i1357e.pdf
[‡] ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/010/a1296e/a1296e00.pdf

6– وتسدي المنظمتان المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية منذ قرابة ستين عاما. وتمثلت أجهزة الخبراء الدائمة الرسمية الأولى التابعة لهما في لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية (التي أنشئت عام 1956) والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات (الذي أنشئ عام 1963)، والذي سبق هيئة الدستور الغذائي. وفي وقت لاحق، أنشئ اجتماع الخبراء المشترك بشأن تقييم المخاطر في عام 2000 عن الأخطار الميكروبيولوجية وأعقبته اجتماعات الخبراء المشتركة بشأن التغذية في عام 2010. ومنذ البداية، كانت أجهزة الخبراء العلمية تدار بشكل منفصل عن الدستور الغذائي. وتضمن قواعد المنظمة ومنظمة الصحة العالمية المتعلقة بهذه الأجهزة بأن عملية الاختيار والعمل والتقارير تعبر عن رأي الخبراء الذين تتم دعوتهم بصفتهم الشخصية، والذين ينبغي أن يكونوا في منأى من أي تأثير غير ضروري من أطراف ثالثة أثناء مداولاتهم، بما في ذلك حكومة بلدانهم.

7– وقد تعززت هذه الاستقلالية بفعل نموذج تحليل المخاطر الذي طالب بإجراء فصل وظيفي لتقييم المخاطر (نطاق اختصاص لجان الخبراء)، وإدارة المخاطر (نطاق اختصاص الدستور الغذائي). ويتضمن *دليل إجراءات الدستور الغذائي القسم الرابع "تحليل المخاطر"* الذي يتم فيه وصف أوجه التفاعل والتعاون بين الأجهزة العلمية التي تديرها المنظمة ومنظمة الصحة العالمية ولجان الدستور الغذائي المقابلة بصفتها مبادئ لتحليل المخاطر (بالنسبة إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات)، والذي يشمل أيضا دور لجان الخبراء ومبادئ تحليل المخاطر مع سياسة منفصلة لتقييم المخاطر بالنسبة للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية.

التمويل المقدم من جانب المنظمة ومنظمة الصحة العالمية

8– تمول المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشكل جزئي إسداء المشورة العلمية على نحو مشترك إلى الدستور الغذائي وفقا لقواعد الميزانية الخاصة بكل منظمة ضمن دورات وضع الميزانية وأولويات البرامج. ولكن بات من الواضح أن التمويل المقدم من قبل المنظمتين لغرض المشورة العلمية ليس كافيا للاستجابة بشكل كامل للطلبات التي تتقدم بها الهيئة واللجان التابعة لها.

9– وانطلاقا من مداخلات ممثلي المنظمتين خلال الدورة السادسة والستين للجنة التنفيذية، يمكن استنتاج أن المنظمتين تختلفان في النهج الذي تتبعانه في وضع الميزانية فيما يتعلق بدور البرنامج العادي[§]. وأشارت المنظمة إلى أن برنامج العمل الخاص بالمشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية والتغذية يُدعم من ميزانية البرنامج العادي الخاصة بشعبة التغذية وحماية المستهلك في المنظمة بينما تدعم شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات عمل الاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات، وإلى أنه سيتعين، بالنسبة لفترة السنتين الحالية، تغطية قرابة 25 في المائة من حاجة الميزانية

[§] الفقرات 69–71 من الوثيقة REP12/EXEC

المتوقعة من موارد من خارج الميزانية (على سبيل المثال، المساهمات الطوعية للبلدان) من أجل الاستجابة لطلبات الدستور الغذائي العالقة. وفي منظمة الصحة العالمية، فإن حوالي 80 في المائة من الميزانية المخصصة لإسداء المشورة العلمية مصدرها المساهمات الطوعية من البلدان الأعضاء بدلا من البرنامج العادي. وفي يناير/كانون الثاني 2012، كان يتوقع أن تصل الفجوات بين التمويل المتاح والطلبات على المشورة العلمية إلى 70 في المائة بالنسبة للأنشطة و45 في المائة بالنسبة للرواتب.

القضايا المتعلقة بالموارد في لجان الدستور الغذائي

10- إن هذا النقص في التمويل خطير ويتطلب اتخاذ إجراءات فورية. فخلال السنوات الماضية، واجهت عدة لجان تابعة للدستور الغذائي بعض الصعوبات (كالتأخير على سبيل المثال) في عملها بسبب عدم كفاية الموارد المتاحة للمشورة العلمية. وينطبق هذا بشكل خاص على اللجان الأفقية التي تعتمد بشكل كبير على المشورة العلمية من المنظمة ومنظمة الصحة العالمية: لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية؛ ويرد في الفقرات التالية ملخص للوضع الراهن لثلاث منها.

11- <u>لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية</u>: تم تقييم المواد المضافة إلى الأغذية لأول مرة من قبل لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية (لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية) في أواخر خمسينات القرن الماضي، وقد تطور عمل اللجنة على نحو كبير منذ ذلك الحين. وحظي هذا العمل بسرعة بالاعتراف الدولي، واليوم، غالبا ما سيهدف وضع مادة جديدة مضافة إلى الأغذية إلى الحصول أولا على موافقة لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية/الدستور الغذائي. وتناقش اللجنة أيضا إعادة التقييم المنهجي لجميع المواد المضافة، وهو برنامج سيزيد من عبء عمل اللجنة في المستقبل القريب. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال اللجنة تطلب من لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية تقييم المواد المنكهة، وهي مهمة يتعين إنجازها في الوقت المناسب من أجل ضمان أقصى حد ممكن من تناسق وتواؤم مخزونات المواد المنكهة التي يسمح بها أعضاء الدستور الغذائي على المستوى الوطني وتلك التي تقوم بتقييمها لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية وتحظى بإقرار الدستور الغذائي (كمواصفات خاصة بالمنكهات).

12- <u>لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات</u>: لقد زاد الطلب على عمليات التقييم من قبل الاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات في السنوات الأخيرة، لكن القيود المفروضة على الموارد تحد من عدد من الاستعراضات التي يمكن إنجازها كل سنة. وإن الجدول الزمني لاستعراض مواد كيميائية جديدة حافل إلى عام 2014. وقد ناقش أعضاء الدستور الغذائي والمراقبون المهتمون بعملية وضع الحدود القصوى لمستوى مخلفات المبيدات، مسألة إدخال تحسينات على الإجراءات التي تطبقها لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات والاجتماع المشترك بشأن

مخلفات المبيدات منذ قرابة 10 سنوات وأحرز تقدم بهذا الشأن. لكن لائحة المواد والمبيدات الجديدة المطروحة لإعادة التقييم لا تزال تنمو، ووقت الانتظار الكبير أمر طبيعي.

13- لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية: أضيفت مخلفات العقاقير البيطرية في وقت متأخر نسبيا إلى برنامج عمل هيئة الدستور الغذائي؛ وتم تشكيل لجنة خاصة وبدأ العمل في عام 1986. وقد تراجع عدد العقاقير التي تقوم بتقييمها لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، ولكن السنوات الأخيرة شهدت تزايد الاهتمام ليس فقط من الجهات الراعية الصناعية ولكن أيضا من البلدان النامية حيث لا تزال العقاقير البيطرية القديمة، التي لم تعد مدعومة من قبل قطاع المستحضرات الدوائية، مستخدمة.

الحفاظ على النهج الحالي وتحسينه

14- يعتبر النهج الحالي الذي تقدم بموجبه المنظمة ومنظمة الصحة العالمية المشورة استجابة للدستور الغذائي وأعضائه، ولكن بشكل مستقل عنهما، عاملا رئيسيا يساهم في نزاهة المشورة العلمية التي يتم الحصول عليها من لجان الخبراء المشتركة. ويجب الحفاظ عليه.

15- ولضمان استمرار نتائج أجهزة الخبراء التابعة للمنظمتين بالمستوى المطلوب من حيث النوعية والكمية ولتلبية احتياجات الدستور الغذائي فيما يتعلق بتقييمات المخاطر المتاحة في الوقت المناسب، من الضروري أن يتم، داخل هيئة الدستور الغذائي والمنظمة ومنظمة الصحة العالمية، مناقشة مسألة الموارد اللازمة لتأمين نتائج مستدامة. ومن الأهمية بمكان أن تجعل هيئة الدستور الغذائي أعضاءها مدركين لهذا الوضع، وأن تشجعهم بشدة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان قدرة أجهزة الخبراء على مواصلة إسداء المشورة العلمية اللازمة للدستور الغذائي لكي يتسنى له الاضطلاع بعمله حاضرا ومستقبلا. وينبغي للنقاش أن ينتقل من الإقرار العام بأهمية أجهزة الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية إلى نقاش الإجراءات التي ستؤدي إلى حشد الموارد المالية والبشرية الكافية لتمكين المنظمتين من إسداء مشورة مستدامة للدستور الغذائي على مدى فترات تخطيط أطول.

توافر التمويل من خارج الميزانية

16- إن أهداف المبادرة العالمية بشأن المشورة العلمية المتصلة بالأغذية** التي أطلقت خلال حدث جانبي بمناسبة انعقاد الدورة الثلاثين لهيئة الدستور الغذائي في عام 2007 هي كالتالي:

- *زيادة الوعي ببرنامج عمل المنظمتين بشأن إسداء المشورة العلمية،*
- *تعبئة الموارد التقنية والمالية والبشرية لدعم إسداء المشورة العلمية في مجال سلامة الأغذية والتغذية،*

** http://www.who.int/foodsafety/codex/gifssa/en/index.html

- *تشجيع إسداء المشورة العلمية في الوقت المناسب من جانب المنظمتين، مع ضمان مواصلة أعلى مستويات النزاهة والجودة.*

ويتمثل التركيز الرئيسي لهذه المبادرة في إنشاء آلية لتيسير توفير الموارد من خارج الميزانية لنشاطات المشورة العلمية. وتقبل المساهمات من الحكومات والمنظمات والمؤسسات وفقا للقواعد المعمول بها في المنظمة ومنظمة الصحة العالمية.

17- ومن الصعب القيام، استنادا إلى المعلومات المتاحة، بتقييم ما إذا كانت المبادرة العالمية بشأن المشورة العلمية المتصلة بالأغذية ناجحة في جمع أموال كبيرة لإسداء المشورة العلمية وفقا لأهدافها. وخلال الدورة الثانية والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي، قدم ممثلوا المنظمة ومنظمة الصحة العالمية تعليقات فحواها تلقي بعض الأموال[††]. ورغم أن نشرة المبادرة العالمية[‡‡] ترى أن لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية تشير إلى استخدام الأموال التي جرى جمعها لعمل الأجهزة العلمية المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، فإن استخدام موارد من خارج الميزانية لتمويل أنشطة البرنامج العادي، مثل اجتماعات لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية أو الاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات، قد يكون مقيّدا بفعل قواعد تتعلق بالميزانية. ومن غير الواضح أيضا ما هي القواعد المطبقة على المساهمات التي تقدمها "المنظمات" و"المؤسسات" وما إذا كانت المساهمات المقدمة من منظمات أو مؤسسات هذا القطاع مقبولة.

الخلاصة والتوصيات

18- تواجه عدة لجان تابعة للدستور الغذائي قيودا مفروضة على إسداء المشورة العلمية من المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، وإذا لم تعالج هذه القيود، فإن من المرجح أن يشهد إعداد مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة تأخيرا. ويتعين معالجة هذه القيود واستكشاف خيارات ممكنة لضمان الموارد الكافية لإجراء تقييمات المخاطر.

19- وفي الوقت الحالي، يعتمد إسداء المشورة العلمية إلى حد كبير على أموال من خارج الميزانية بل وحتى على مساهمات طوعية. وهذا الوضع- بالنظر إلى أهمية عمل الخبراء بالنسبة لسلامة المستهلك — غير مقبول ويمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على صحة المستهلكين.

20- وإن المنظمة ومنظمة الصحة العالمية مدعوتان إلى توضيح كيفية تمويل تقديم المشورة العلمية إلى الدستور الغذائي، وما إذا كانت الأموال المقدمة من الميزانية العادية للمنظمة ومنظمة الصحة العالمية كافية لتلبية الاحتياجات، وما هو الدور الأصلي الذي تهدف المبادرة العالمية إلى الاضطلاع به، وإلى أي مدى تساهم هذه المبادرة الآن في ما تقوم به المنظمتان من عمل يتعلق بالدستور الغذائي.

[††] الفقرات 135–137 من الوثيقة ALINORM 09/32/REP

[‡‡] http://www.who.int/entity/foodsafety/codex/Gifsa.pdf

21– ويطلب من أعضاء الدستور الغذائي إعادة النظر في سياستهم المتعلقة بالتمويل وتقديم الدعم المالي إلى أجهزة الخبراء التابعة للمنظمة ولمنظمة الصحة العالمية (مباشرة أو من خلال المبادرة العالمية) لضمان إسداء المشورة العلمية في الوقت المناسب للدستور الغذائي بشأن المسائل المتعلقة بسلامة الأغذية ذات الصلة، وهو أمر حاسم الأهمية بالنسبة لوضع مواصفات الدستور الغذائي.

22– ويوصى بشدة بإجراء نقاش في هيئة الدستور الغذائي من أجل: استكشاف (1) السبل الكفيلة بجعل الأعضاء أكثر إدراكا للدور الأساسي الذي تؤديه أجهزة الخبراء في إعداد مواصفات الدستور الغذائي والحاجة لإعداد نهج منهجي للأعضاء للمساهمة في هذه المنظمات، ومن ثم ضمان أن المساهمات في المنظمة ومنظمة الصحة العالمية كافية وموجهة بشكل جيد لتمكين كلتا المنظمتين من تحسين عملهما الأساسي بشأن المشورة العلمية؛ (2) وما إذا كان من المناسب قبول الدعم المالي من جهات خاصة وكيف ويمكن حشد هذا الدعم وتوزيعه، مع الأخذ بعين الاعتبار القيود القانونية والضرورة الملحة لضمان استقلال ونزاهة آراء تقييم المخاطر التي تدعم مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة.